

حول احتمال افتتاح مطار رامون أمام الفلسطينيين.. ما هي الاعتبارات الإسرائيلية؟



عقب إضراب المعلمين، أزمات متتالية في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل



الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/٧/١٩ الموافق ٢٠ ذو الحجة ١٤٤٣هـ العدد ٥٤٢ السنة العشرون

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

كيف قرأت إسرائيل وثيقة «إعلان القدس» للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة؟

بقلم: أنطوان شلحت

لدى الفتاة سريعة إلى وجهة النظر الإسرائيلية حيال زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى منطقة الشرق الأوسط والتي شملت إسرائيل، ومدينة القدس الشرقية، ومدينة بيت لحم التي عقد فيها لقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والمملكة العربية السعودية التي شارك خلالها في «قمة جدة» بحضور زعماء دول مجلس التعاون الخليجي الست وكل من مصر والأردن والعراق، ليس من العسير ملاحظة أن النتيجة الأهم، بالنسبة إليها، تمثلت في توقيع «إعلان القدس» للشراكة الاستراتيجية، سوية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لبيد.

طبعاً على اعتبار زيارة بايدن هذه، أوحى أغلب التصريحات الإسرائيلية باحتمال أن ترتبب عليها إنجازات لا تقتصر على العلاقات الثنائية الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة فقط، بل أيضاً أن تتعدى ذلك إلى الإقليم كله، سواء فيما يتعلق بتعميق سيرورة التطبيع العربي مع إسرائيل (ولا سيما من جانب السعودية)، أو إقامة أحلاف وهيكل عسكرية لمكافحة البرنامج النووي الإيراني، وكبح تطلعات طهران إلى الهيمنة في الشرق الأوسط، وفقاً لتشيخها إسرائيلياً. وبرز في مقدمة تلك التصريحات قول رئيس الحكومة لبيد نفسه: «إننا في بداية أسبوع تاريخي، فبايدن هو أحد أفضل الأصدقاء الذين عرفتهم إسرائيل على الإطلاق في السياسة الأميركية، وهو الشخص الذي قال عن نفسه لا ينبغي أن تكون يهودياً لكي تكون صهيونياً، أنا صهيوني» (وهو قول كرزه بايدن في سياق كلمته خلال حفل استقباله في إسرائيل).

ولكن مع تبخر معظم هذه التوقعات عاد التركيز على وثيقة «إعلان القدس».

وبموجب جل القراءات الإسرائيلية فإن أكثر ما تثيره وثيقة «إعلان القدس» هو أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لا صوت يعلو في الشرق الأوسط على صوت أمن إسرائيل وتفوقها، تمهيدا لعهد دمجها في المنطقة العربية.

وقبل أي شيء آخر، ركزت هذه القراءات على اختيار مدينة القدس لإصدار موقف أميركي نهائي حيال صمبر القدس وحيال اعتراف واشنطن بها «عاصمة أبدية لدولة إسرائيل»، في إبان ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

ومن ثم انطلقت القراءات إلى تأكيد أن قيام وثيقة «إعلان القدس» بتصنيف إيران، وإن بشكل ضمني، باعتبارها التهديد الرئيس في الشرق الأوسط، جاء بالأساس على خلفية ما تشكله هذه الأخيرة من خطر على أمن إسرائيل، لا بسبب ما تقوم به في بعض الدول العربية، أو في كل ما يتعلق بمفلمات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، وذلك في علاقة مباشرة مع الأمن القومي الأميركي، أو كما جاء في «إعلان القدس» نفسه أنه «تماشياً مع العلاقة الأمنية الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والالتزام الأميركي الراسخ بأمن إسرائيل ولا سيما الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، تؤكد الولايات المتحدة التزامها الثابت بالحفاظ على قدرة إسرائيل على ردع أخطائها وتعريضها للدفاع عن نفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات، وتؤكد الولايات المتحدة مجدداً أن هذه الالتزامات مقدسة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري)، وأنها ليست التزامات أخلاقية فحسب، بل أيضاً التزامات استراتيجية ذات أهمية حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة نفسها. وتؤكد الولايات المتحدة أن جزأ لا يتجزأ من هذا التعهد مع الالتزام بعدم السماح لإيران مطلقاً باحتلاك سلاح نووي، وأنها مستعدة لاستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية لضمان هذه النتيجة. كما تؤكد الولايات المتحدة التزامها بالعمل مع الشركاء الآخرين لمواجهة العدوان الإيراني والأنشطة المزعزعة للاستقرار، سواء أكانت مدفوعة بشكل مباشر، أو من خلال وكلاء ومنظمات إرهابية».

ووفقاً لما شددت عليه مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى، من بينها اللواء احتياط عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، ثمة في «إعلان القدس» أمر لم تلتفت إليه وسائل الإعلام بما فيه الكفاية وهو التعاون التكنولوجي، إذ إنه يحتوي على إشارات لتحالف تكنولوجي، ومما قاله يدلين: «إننا لا نتطلع إلى إقامة حلف دفاعي مع الولايات المتحدة، ولا نريد إرسال الجيش الإسرائيلي إلى أفغانستان ولا نريد أن تسلي في أراضي إسرائيل نقطة دم أميركية واحدة، غير أن التعاون التكنولوجي مهم جداً، وللولايات المتحدة تعاون من هذا الصنف فقط مع ثلاث دول مستعدة لأن تتقاسم فيما بينها التكنولوجيات المتطورة التي تمتلكها (وهي بريطانيا وأستراليا واليابان) وأضيفت إليها الآن إسرائيل».

وبحسب ما جاء في الإعلان أيضاً، تشير الولايات المتحدة وإسرائيل «إلى أنه لا يوجد شيء يعكس الدعم الثابت والحزبي للولايات المتحدة لأمن إسرائيل على نحو أفضل، أكثر من منكرات التفاهم غير المسبوقة بشأن المساعدات الأمنية التي وقعتها الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى العقود القليلة الماضية، وهذه الترتيبات تبرهن بالكلام والفعل على أن الولايات المتحدة تعتبر أن أمن إسرائيل ضروري لمصالح الولايات المتحدة وكرية للاستقرار الإقليمي»، ويؤكد «إعلان القدس» أن الولايات المتحدة تدعم بقوة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التاريخية الحالية البالغة ٣٨ مليار دولار بالكامل (تم توقيعها في العام ٢٠١٦)، والتي تحترم التزام الولايات المتحدة الدائم بأمن إسرائيل، فضلاً عن قناعتها بأن مذكرة التفاهم اللاحقة يجب أن تعالج التهديدات الناشئة والحقائق الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك تلتزم الولايات المتحدة بالسعي للحصول على مساعدة دفاعية صاروخية إضافية تتجاوز مستويات مذكرة التفاهم، في ظروف استثنائية مثل «الأعمال العدائية من (حركة) حماس على مدى ١١ يوماً في أيار ٢٠١١»، حيث قامت الولايات المتحدة بتقديم مليار دولار إضافي على ما تضمنته مذكرة التفاهم من أجل تمويل تكميلي لمنظومات الدفاع الصاروخية، وأعرب الإعلان عن حساسة الدولتين «لمضي قدماً في الشراكة الدفاعية بينهما من خلال التعاون في تقنيات الدفاع المتطورة، مثل أنظمة أسلحة الليزر عالية الطاقة للدفاع عن سماء إسرائيل، وفي المستقبل عن سماء الشركاء الأمنيين الآخرين للولايات المتحدة وإسرائيل».

إجمالاً، يمكن القول بناء على هذه القراءات الإسرائيلية إن «إعلان القدس» من شأنه أن يلخص أسس التحالف الثنائي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المرحلة المقبلة والتي سيقف في صلبها أمن هذه الأخيرة، وربما يوضح أبرز مفاصل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وهذا من دون أن يعني أن كل ما ترزب فيه الولايات المتحدة على المستوى الأبعد، والمتصوّر والمستوى الإقليمي، يمكن أن تنجزه، مثلما أثبتت على الأقل الوقائع التي حدثت بعد صدور الإعلان، وخصوصاً عقب مشاركة الرئيس الأميركي في «قمة جدة»

في دلالات التنافس على ضم أيزنكوت إلى الانتخابات الإسرائيلية المقبلة



غادي أيزنكوت.

كتب عصمت منصور:

في كل جولة انتخابات إسرائيلية جديدة، يلعب نجم أحد الجنرالات السابقين، ويقدم للرأي العام على أنه الشخصية المركزية التي تستطيع أن تحسم الانتخابات، وتحصد الفارق المطلوب الذي قد يكسر حالة الجمود الناجمة عن التعادل بين المعسكرين.

في جولة الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني القادم، يحتل رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت مكان المصدرة لكونه الشخصية الأكثر طلباً من قبل الكتل والأحزاب، بحيث صنفته كثير من وسائل الإعلام الإسرائيلية على أنه الشخصية المرغوبة، والأكثر جاذبية في هذه الانتخابات. فعلى الرغم من أنه لم يعلن رسمياً نيته الترشح، إلا أنه تلقى عروضاً من أحزاب ذات توجهات سياسية مختلفة، سواء من اليمين مثل حزب «أمل جديد» الذي يتزعمه جديعون ساعر قبل اندماجه مع بيني غانتس، وأحزاب يمين الوسط، مثل حزب «أزرق أبيض» الذي يتزعمه بيني غانتس، وكذلك من حزب «يوجد مستقبل» الذي يتزعمه رئيس الحكومة الحالي يائير لبيد الذي تسلم منصبه في ذروة الحملة الانتخابية، ويبدو في أمس الحاجة إلى شخصية أمنية ذات ثقل وخبرة عسكرية يعزز بها قاعدته، وحتى اليسار الإسرائيلي مثل حزب العمل، وفق ما نشره موقع «بحدري حداريم» الذي قال في تقريره له نشره في ١٤-٧-٢٠٢٢ إن السباق على قلب أيزنكوت قد وصل إلى حد ممارسة الضغط عليه أحياناً، وخاصة بعد إعلان وزير الدفاع غانتس ووزير العدل جديعون ساعر عزمهما خوض الانتخابات القادمة ضمن قائمة وحدة تضم حزبيهما معاً تحت مسمى «أزرق أبيض- أمل جديد».

أيزنكوت الذي يبعي جيداً عمق الأهمية السياسية التي ترمز بها إسرائيل، ويعرف تركيبة الأحزاب وتعقيدات العلاقات بين قادتها ومكوناتها، وتداخل برامجها، وكون كل هذا يأتي في ظل تصاعد التهديدات والمخاطر والتحديات التي تعيشها إسرائيل وتتطلب منها الحسم في قضايا مصيرية، يكتفي في هذه المرحلة بالاجتماع بممثلين عن الأحزاب المختلفة والاستماع إلى العروض المقدمة بدون إعطاء موقف واضح إذ اكتفى بإصدار إشارة عابرة أطلقها في خطاب له أمام مركز أبحاث الأمن القومي في ١٢-٧-٢٠٢٢ قال فيها إنه «عندما يكون لدي ما أتحدث به سأقوله»، تاركاً بذلك باب التنافس مفتوحاً على مصراعيه.

في جولة الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني القادم، يحتل رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت مكان المصدرة لكونه الشخصية الأكثر طلباً من قبل الكتل والأحزاب، بحيث صنفته كثير من وسائل الإعلام الإسرائيلية على أنه الشخصية المرغوبة، والأكثر جاذبية في هذه الانتخابات. فعلى الرغم من أنه لم يعلن رسمياً نيته الترشح، إلا أنه تلقى عروضاً من أحزاب ذات توجهات سياسية مختلفة، سواء من اليمين مثل حزب «أمل جديد» الذي يتزعمه جديعون ساعر قبل اندماجه مع بيني غانتس، وأحزاب يمين الوسط، مثل حزب «أزرق أبيض» الذي يتزعمه بيني غانتس، وكذلك من حزب «يوجد مستقبل» الذي يتزعمه رئيس الحكومة الحالي يائير لبيد الذي تسلم منصبه في ذروة الحملة الانتخابية، ويبدو في أمس الحاجة إلى شخصية أمنية ذات ثقل وخبرة عسكرية يعزز بها قاعدته، وحتى اليسار الإسرائيلي مثل حزب العمل، وفق ما نشره موقع «بحدري حداريم» الذي قال في تقريره له نشره في ١٤-٧-٢٠٢٢ إن السباق على قلب أيزنكوت قد وصل إلى حد ممارسة الضغط عليه أحياناً، وخاصة بعد إعلان وزير الدفاع غانتس ووزير العدل جديعون ساعر عزمهما خوض الانتخابات القادمة ضمن قائمة وحدة تضم حزبيهما معاً تحت مسمى «أزرق أبيض- أمل جديد».

أيزنكوت الذي يبعي جيداً عمق الأهمية السياسية التي ترمز بها إسرائيل، ويعرف تركيبة الأحزاب وتعقيدات العلاقات بين قادتها ومكوناتها، وتداخل برامجها، وكون كل هذا يأتي في ظل تصاعد التهديدات والمخاطر والتحديات التي تعيشها إسرائيل وتتطلب منها الحسم في قضايا مصيرية، يكتفي في هذه المرحلة بالاجتماع بممثلين عن الأحزاب المختلفة والاستماع إلى العروض المقدمة بدون إعطاء موقف واضح إذ اكتفى بإصدار إشارة عابرة أطلقها في خطاب له أمام مركز أبحاث الأمن القومي في ١٢-٧-٢٠٢٢ قال فيها إنه «عندما يكون لدي ما أتحدث به سأقوله»، تاركاً بذلك باب التنافس مفتوحاً على مصراعيه.

الجنرال الغامض

الغومض في موقف غادي أيزنكوت حول نواياه وخطه للانتخابات القادمة، وفي أي قائمة يمكن أن يخوضها، ليس فريداً وغريباً لمن يعرفون تركبته وشخصيته ومواقفه من القضايا العامة الداخلية والأمنية والسياسية. ولقد غادي أيزنكوت ذو الأصول المغربية في مدينة طبريا العام ١٩٦٠ والتحق بالجيش في العام ١٩٧٨ في وحدة جولاني، ترقى أثناء خدمته العسكرية على سلم الرتب، وشغل مواقع مهمة في الجيش أبرزها موقع السكرتير العسكري لثنتين من رؤساء الحكومة اللذين يتمتعان بخلفية وماض عسكري مرموق، وهما إيهود باراك وأريئيل شارون، قبل أن يصبح رئيساً للأركان في العام ٢٠١٥.

يعد أيزنكوت في نظر خيرة الإعلام والعلاقات العامة شخصية رمادية وغير واضحة المعالم، وهذا بقدر ما يجعله بعيداً عن الأضواء وغير ذي تأثير ظاهر، بقدر ما يجعله مرغوباً لدى طيف واسع من الأحزاب. وفي هذا السياق يصف الخبير الاستراتيجي موشي كلوجهاث الذي قدم استشارات إعلامية ودعائية لأحزاب يسارية في أوروبا، أيزنكوت بأنه شخصية «رمادية ومحبة للعمل، وهذا يجعل منه أسيراً لخيارات شخصية محدودة وواضحة، وهو ما دفعه إلى نصحها بأن يحسم أمره في معسكر اليسار. وهذا التوصيف يؤكد الخبير الاستراتيجي روني ريمون

في قائمة مستقلة بل ضمن حزب قائم، وهو ما يعكس عدم ثقته بنفسه وعدم امتلاكه رؤية أو برنامجاً واضحاً في القضايا السياسية والاجتماعية على حد سواء.

هذه الصفات جعلت غادي أيزنكوت شخصية مطلوبة لأنه لا يحتمل تهديداً مستقبلياً لرعايته أي قائمة يتواجد فيها، بالإضافة إلى أن وجوده سوف يشكل سبباً لظهور مستشاراً في حملة كل من إيهود أولمرت وأريئيل شارون الإعلامية والدعائية، إذ يرى أن «طبيعة أيزنكوت الهادئة لا تؤهله لأن يصمد أمام شخصية قوية وهجومية مثل بنيامين نتنياهو، معتبراً أن أيزنكوت يحتاج إلى «ثورة داخلية وفي شخصيته، قبل أن يتمكن من إحداث التغيير المأمول في عالم السياسة».

في تقرير نشرته القناة ١٢ قبل عامين (٢٠٢٠) وفي ذروة البحث عن بديل قادر على الإطاحة بنتنياهو، وعشوية تشكيل تحالف «أزرق أبيض»، لمع نجم أيزنكوت، كما يحدث في هذه الأثناء، غير أنه بدأ متردداً وغير متحمس ولا شهيته لديه لخوض التجربة»، وفق تعبيره. في العام نفسه (٢٠٢٠) اختير أيزنكوت من قبل مجلة «ذي ماركر» ضمن أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة في إسرائيل، ولكن وجوده ضمن هذه القائمة لم يعوض عن الترتيبة غير المشجعة سياسياً لشخصيته، إذ اعتبرته المجلة التي نشرت أسماء الشخصيات المائة «أنه ملم في تخصصه، ويبدو شخصية حذرة جداً، ويتجنب الخروج عن السكة ولا يحمل جينات خوض الحروب في الشوارع التي يحتاجها السياسيون»، ومع ذلك وعلى الرغم من علامات الضعف القيادية لديه «إلا أنه يصلح أن يكون الرقم ٢، وعملاً داعماً لأي قائمة يتواجد فيها».

التقرير الذي نشرته القناة ١٢ نشر شهادتات زملاء أيزنكوت في الخدمة العسكرية، وتم إعداد استطلاع رأي عام خاص به حول أهليته لقيادة الدولة، ليتضح منها جميعها أن طبعه الهادئ وتجنبه اتخاذ مواقف حاسمة أو توجيه انتقادات علنية للمسؤولين، والتقليل من الظهور الإعلامي وتمسكه بالخطاب الرسمي في ظل وجود منافسين من أوساط الجيش (الجنرالات) مثل جابي أشكنازي وبينني غانتس، جعلت حظوظه وتأثيره شبه معدوم، وهو ما قد يكون السبب وراء تنافله عن خوض الانتخابات في الجولات السابقة.

تردد أيزنكوت لا يتعلق فقط بالقرار المتعلق بالانخراط في الحياة السياسية، بل وفي أي حزب أو قائمة سيخوض هذه المنافسة، فالقناة ١٣ التي كانت أول من نشر في ٨-٦-٢٠٢٢ عن نية أيزنكوت «وقف مقيبب من» التنافس في الانتخابات القادمة والإعلان عن ترشحه فور حل الكنيست، شددت على أنه لا ينبغي أن يخوض هذه الانتخابات بشكل منفرد، أو

الولايات المتحدة شريكة فيه.

يتضح أن مواقف أيزنكوت لم تخرج عن كونها أفكاراً عامة وانطباعات، ولا ترقى إلى كونها برنامجاً واضح المعالم، وأجندة تجعله قادراً على خوض انتخابات من أجل فرضها لكونها لا تميزه كثيراً عن شخصيات عسكرية سبقته إلى ميدان السياسة.

جاذبية العسكر

ما يقلل من حظوظ أيزنكوت وجاذبيته ليس افتقاده لرؤية واضحة وطريق ثالث يعطي بارقة أمل للجمهور الناخبين، ولا ترزده وعدم حسم خياراته الحزبية وتحالفاته والإطار الذي سيقوض المنافسة من خلاله، بل أيضاً تراجع شعبية الجنرالات في السياسة الإسرائيلية، وأقول بريهم مع تصاعد قوة اليمين وأيديولوجيته المتطرفة والتغيرات التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي.

وقد نشر أرييه إيدان، الصحافي اليمني، مقالاً في صحيفة «معاريف» بتاريخ ١٨-٦-٢٠٢٢ تحت عنوان «لم نتعلم من أخطاء باراك ورايين» اعتبر فيه أن الجمهور اكتشف «عشرات المرات أن جنرالاً بمجلا العام لفحص مدى تأثير دخوله الحلبة السياسية على خارطة الكتل وقوة الأحزاب، خاصة بعد إعلان بيني غانتس وجديعون ساعر التوحد وخوض الانتخابات في قائمة واحدة».

استطلاعات التي تم قياس وزن أيزنكوت الانتخابي فيها جاءت في وقت واحد بتاريخ ١١-٧-٢٠٢٢، أي بعد يوم واحد من إعلان مقربي أيزنكوت عزمه خوض الانتخابات. رئيس «إسرائيل اليوم» بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٢٢ اعتبر فيه أن اليمين متفوق الآن في الكنيست بسبب نزعتة اللاعسكرية، وتفضيله سياسيين وقادة من الميدان بدل الجنرالات وخزرجي المؤسسة الأمنية، وأن «التركة العسكرية تصيب السياسة الإسرائيلية، وترفض مفادرتها بسبب أحزاب (الوسط واليسار) التي تدعي أنها تريد إنقاذ الديمقراطية بينما تفرش بساطاً أحمر تحت أقدام القادة العسكريين، وهم أشخاص كل مسار حياتهم الاجتماعي والمهني والتنظيمي من سن ١٨ حتى عضلة أيزنكوت أن كل العوامل لا تجعل منه شخصية مؤثرة رغم التسابق على اجتذابه والذي يشهده من قبل أحزاب عدة، خاصة في حال اشتراطه دخول عدد من مقربيه إلى أي قائمة يختار أن يلتحق بها.

ولعل التفسير الحقيقي لوزن أيزنكوت ليس في كل العوامل التي ذكرت، بل في الفراغ الذي تعاني منه الحلبة السياسية في إسرائيل وشدة المنافسة بين مكوناتها وعدم قدرة أي طرف على حسم المعركة لصالحه، وهذا يجعل أي تغيير مهما كان هامشياً عملاً سلباً في محاولة كسر الجمود وإحداث الاختراق المطلوب.

الولايات المتحدة شريكة فيه.

يتضح أن مواقف أيزنكوت لم تخرج عن كونها أفكاراً عامة وانطباعات، ولا ترقى إلى كونها برنامجاً واضح المعالم، وأجندة تجعله قادراً على خوض انتخابات من أجل فرضها لكونها لا تميزه كثيراً عن شخصيات عسكرية سبقته إلى ميدان السياسة.

جاذبية العسكر

ما يقلل من حظوظ أيزنكوت وجاذبيته ليس افتقاده لرؤية واضحة وطريق ثالث يعطي بارقة أمل للجمهور الناخبين، ولا ترزده وعدم حسم خياراته الحزبية وتحالفاته والإطار الذي سيقوض المنافسة من خلاله، بل أيضاً تراجع شعبية الجنرالات في السياسة الإسرائيلية، وأقول بريهم مع تصاعد قوة اليمين وأيديولوجيته المتطرفة والتغيرات التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي.

وقد نشر أرييه إيدان، الصحافي اليمني، مقالاً في صحيفة «معاريف» بتاريخ ١٨-٦-٢٠٢٢ تحت عنوان «لم نتعلم من أخطاء باراك ورايين» اعتبر فيه أن الجمهور اكتشف «عشرات المرات أن جنرالاً بمجلا العام لفحص مدى تأثير دخوله الحلبة السياسية على خارطة الكتل وقوة الأحزاب، خاصة بعد إعلان بيني غانتس وجديعون ساعر التوحد وخوض الانتخابات في قائمة واحدة».

استطلاعات التي تم قياس وزن أيزنكوت الانتخابي فيها جاءت في وقت واحد بتاريخ ١١-٧-٢٠٢٢، أي بعد يوم واحد من إعلان مقربي أيزنكوت عزمه خوض الانتخابات. رئيس «إسرائيل اليوم» بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٢٢ اعتبر فيه أن اليمين متفوق الآن في الكنيست بسبب نزعتة اللاعسكرية، وتفضيله سياسيين وقادة من الميدان بدل الجنرالات وخزرجي المؤسسة الأمنية، وأن «التركة العسكرية تصيب السياسة الإسرائيلية، وترفض مفادرتها بسبب أحزاب (الوسط واليسار) التي تدعي أنها تريد إنقاذ الديمقراطية بينما تفرش بساطاً أحمر تحت أقدام القادة العسكريين، وهم أشخاص كل مسار حياتهم الاجتماعي والمهني والتنظيمي من سن ١٨ حتى عضلة أيزنكوت أن كل العوامل لا تجعل منه شخصية مؤثرة رغم التسابق على اجتذابه والذي يشهده من قبل أحزاب عدة، خاصة في حال اشتراطه دخول عدد من مقربيه إلى أي قائمة يختار أن يلتحق بها.

ولعل التفسير الحقيقي لوزن أيزنكوت ليس في كل العوامل التي ذكرت، بل في الفراغ الذي تعاني منه الحلبة السياسية في إسرائيل وشدة المنافسة بين مكوناتها وعدم قدرة أي طرف على حسم المعركة لصالحه، وهذا يجعل أي تغيير مهما كان هامشياً عملاً سلباً في محاولة كسر الجمود وإحداث الاختراق المطلوب.

عقب إضراب المعلمين، أزمات متتالية في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل

كتب محمد قعدان:



(عن وادي نته)

الخارج وفارغ في المضمون تم قبوله من قبل وزارة التربية والتعليم، بتصفيق عاصف، الرؤية متقطعة وليست نظامية، يومية وليست دائمة، متفرقة وغير متمسكة. ثالثاً، التدريب المتقدم والموسمي للمعلمين، قائلة إنه «لا يوجد أي مبرر أو تفكير حول بناء المعرفة المهنية للمعلمين». وتوضّح أن جميع المسارات التدريبية هي ليست موحدة ولا تخدم هدفاً واضحاً، إنّما مرآجية، ويعمل عن بعضها البعض، وسبب ذلك «لأن وزارة التربية والتعليم لا تعمل وفق مبادئ وليس لديها خطة عمل مهنية طويلة الأمد. وبالتالي، الحالة التي يجد فيها الموظفون أنفسهم داخل النظام كأنهم يتحركون مثل البندول من تدريب إلى آخر، دون أي علاقة أو اتصال أو مبدأ ينظم التدريبات». وفي الختام تبين أن المعلمين لا يجدون وقتاً للحديث والحوار، حول أساليبهم وتجاربهم، وتطويرها، وبالتالي تم إقصاء التواصل البشري، «كل يوم عبارة عن حركة مستمرة من مكان إلى آخر، كما لو كنا فئراناً مسجومة في متاهة من نهاية لها، من دخول غرفة المعلمين، والانتقال السريع بين الرودهات من الفصل إلى الفصل، والمناوبات في الفناء الخارجي، ومحادثات سريعة مع طالب، أو لقاء سريع مع أحد الوالدين، إلى كلمتين في ردهة مع معلم، ودقيقتي محادثة في غرفة المدير». وأضاف أن «أجندة أسبوع العمل ليست مبنية على آليات وانتظامات تتيج للموظفين التربويين عقد اجتماعات فيما بينهم تتناول التفكير في عملهم التربوي والتعليمي. إنها نتيجة آلية بقاء لا تنوي الحفاظ على عمليات طويلة الأجل عميقة وهامة». ولا شك في أن هذه المشكلات المطروحة راهنا عند المعلمين تجسد ما هو أعمق من مجرد اتفاقيات على رواتب وساعات العمل وحقوقهم المترتبة على ذلك، بل تصل في نقدها إلى العلاقات داخل التربية والتعليم، إلى المضامين، إلى الآليات المعتمدة، إذ أنه في ظل تحول التربية والتعليم إلى سلع إضافية داخل مجموع السلع التي نستهلكها، لم تعد تملك المنظومة أي قيمة إضافية تعطيها للطلبة، بل فقط العمل الدؤوب لربطهم بسوق العمل.

والقياسات، ونتيجة لذلك، ليس لديهم الوقت والموارد للتفكير في علم أصول التدريس والطلاب والاحتياجات والتعليم. هذا النهج يطفئ شعلة الإبداع والهرهب، وأوضح: «خلاصة القول إن المعلمين ينهارون، ويبدو أنهم يتجهون نحو أزمة خطيرة للغاية. ليس هناك ضوء في النهاية. حتى حقيقة أنهم لم يبدأوا في مناقشة اتفاقيات الأجور لدينا [معلمو الابتدائية] مقارنة بالمعلمين في القسم الإعدادي وبالطبع، هذا الأمر لا يساعد في تهدئة قلقنا، [موقع «ماكو»، ٢٠٢١/١١/٢٨].

مشكلات التربية والتعليم لا تنحصر في الأوجر

وفي مقالة أخرى بعنوان «النضال ليس فقط حول الأجور»، لمورس، حول الإضراب والنضال الأخير، فإنها تصفه بأنه مرتبط فيما هو أعمق من الأجور، إذ أن الأزمة تتعلق في عدة جوانب: أولاً ما تسخيه «احتياجات النظام كأولوية»، وتعتبر أن منظومة التربية والتعليم قامت بمحو وتجاهل منهجي لقدرة المديرين والمعلمين الفردية، فليس مهماً إذا كنت قادراً أو مهتماً، بل المهم هو ملء الفراغات وإعطاء حلول سطحية وسريعة لجميع المشكلات، ويتم التعامل معك على هذا الأساس، وتحويكك إلى مسمار صغير ضمن الآلة الضخمة.

ثانياً، إلغاء المهارات التربوية عند المعلم، إذ أنه ليس مهماً إن كنت بارعاً في مجالك، أو تشعر بالثقة في التدريس ضمن مجال معرفتك، عليك فقط تمرير المضامين، ثم في الوقت الباقي «كن جليس أطفال»، إذ أنك كشخص وما تملكه ليس معياراً بل المعيار قدرتك في الحفاظ على النظام والعلامات العالية. وأضافت أن «واجباتك اليوم كمعلم هي أن تدخل إلى الفصل الدراسي وترتجل شيئاً ما، فلا يوجد وقت للتعليم طويل المدى وعمليات التطوير، ولا يوجد مكان للحديث والتفكير في مساعيك التربوية والتعليمية»، مشيرة إلى أن منظومة التربية والتعليم فاقدة لأي برنامج وطني موجه للأهداف والقيم، «وهذا هو السبب في أن كل برنامج أو مشروع أو إصلاح لامع من

متوسط المستوى، وتوجد نسبة أقل من الغالبية، ولكنها أيضاً مقلقة ومؤشرة على حجم الأزمة، وهي أكثر من ٣٥٪. إحدى القضايا التي أكد عليها الباحثون هي أن مهنة التدريس تتفيز بمفارقة تدني المكانة والهيبة، ولكن أيضاً بتقدير مهني عال، ينظر إلى المعلمين أيضاً على أنهم محترفون ومستعدون للمساهمة في المجتمع. وتتأثر المكانة المتدنية بالراتب المنخفض للمعلمين المبتدئين، وظروف العمل غير المواتية، وشروط القبول المنخفضة، والافتقار إلى مسارات ترقية كبيرة ونقص الاستقلالية المهنية.

ما يهمنى أن وباء كورونا كشف لنا بوضوح عن مكانة المعلم السلبية، وانعكاسها عند الجمهور العام، وغالبية الأسباب تتعلق بالأزمات الأخيرة والمتراكمة على منظومة التربية والتعليم، ولم تتحقق أي إصلاحات حقيقية في وضع المعلم كما يتبين في الأسباب التي عددها التقرير: من تدني وضع المعلم الاقتصادي إلى الاهتمام أكثر في المقاييس OECD مما جعل المعلم أداة فقط، ضمن المسار البيروقراطي وفقدانه أي استقلالية (كالكايسيت، ٢٠٢١/٧/٢٩).

ووصفت سمدار مورس، وهي مديرة مدرسة ابتدائية كانت تعمل في وزارة التربية والتعليم لأكثر من ٢٠ عاماً، أن المعلمين يأتون إلى المدرسة بحماس وشغف ومبادرة ورسالة، ثم يجدون أنفسهم يعملون أمام النماذج والجداول والبيانات والتعليمات والمبادئ التوجيهية، مشيرة بشكل واضح إلى انعدام الاستقلالية عند المعلم، وعدم الاكتراث العام في وظيفته ودوره، ضمن المجتمع الإسرائيلي. ويرتبط ذلك بالأزمة التي لاحظها سفيرسكي في كتابه ومنهجية نقده لمنظومة التربية والتعليم على أنها تتأثر من السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتتأثر بالصراعات الاجتماعية للمهن.

وأضافت أن اهتمام المديرين ينصب بشكل أساس على المسائل البيروقراطية ويريدون نظاماً مشغولاً بالاختيارات

وقدرتها التنافسية وتسويتها: كجزء من اعتبارات السوق (٣) القياس والتقويم بوسائل مأخوذة من عالم الشركات؛ وإن نجاح الشركات التجارية يقاس بالأرباح التي تجنيها لمالكي الأسهم، حيث يتم قياس المدارس حالياً بقدرتها على إصدار الإنجازات. وتنعكس الإنجازات الأخرى في تبني سياسة التأكيد على معايير قياس المخرجات، وإلقاء المسؤولية عن المخرجات على المدارس بدلاً من تحميلها لوزارة التربية والتعليم، أي نقل مركز الثقل من التعليم كغاية في حد ذاته للتدريب في سوق العمل. (٤) الاستعانة بمصادر خارجية وتسويق الوظائف التي كانت تؤديها وزارة التربية والتعليم في السابق مباشرة، ويشمل ذلك تخطيط وإدارة وتنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع من قبل المنظمات التعليمية غير الهادفة للربح والشركات التجارية. وقد انتشرت الاستعانة بمصادر خارجية التي بدأت بالأنشطة المساعدة إلى الأنشطة الأساسية للشركة.

الوباء والهبوط في مكانة المعلم

في تقرير على موقع «كلكاليسيت» نجد أن صورة المعلمين منخفضة في ظل التغييرات الاقتصادية الجارية، قبل أزمة كورونا، في إسرائيل بشكل خاص وحاد وفي العالم عموماً، وأحدى النتائج المقلقة لبث أجري مؤخرًا، أن مراتب مهنة المعلمين في المراحل الثلاث متدنية جداً مقارنةً بما باقي المهنة، وما هو أكثر خطورة، الانخفاض الحاد في نظرة الجمهور الكلية بالنسبة لوضع المعلمين على مقياس تكون فيه أعلى مهنة هي الطبيب الذي يحصل على الدرجة ١٣. وانخفضت درجة معلمي المدرسة الثانوية، كما انخفضت درجة معلمي المدرسة الابتدائية بشكل أكبر ويعود ذلك إلى الفوارق والفجوات بين المقياسين من ناحيتي القبول والرواتب المدفوعة.

وبرز في التقرير -إن ما يفوق ٨٠٪ من الجمهور يعتبرون أن مهنة التعليم غير محترمة، وأيضاً ٧٧٪ يعتبرون أنهم في مكانة متدنية، ونسبة ٥٧٪ تعتبر أن المهنة غير ملهمة، بالإضافة إلى نسبة ٥٠٪ يرون أن المعلمين هم

بدأت نقابة المعلمين في إسرائيل نضالاً جديداً ضد وزارة التربية والتعليم منذ حزيران الماضي، وأعلنت إضرابات عدة ومستمرّة إلى أن وصلت إلى مفاوضات جادة، ولكن الأمر لم ينته نهائياً بعد. وأعلنت نقابة المعلمين عن تجسيد الإجراءات، وفي نهاية اجتماع بين الطرفين قالت يافه بن دايفد الأمانة العامة للنقابة إن «وزارة المالية طرحت أخيراً اقتراحاً ملموساً على الطاولة».

وانتهت صلاحية اتفاقية رواتب أعضاء هيئة التدريس الممثلة في نقابة المعلمين قبل نحو ثلاث سنوات، لكن المفاوضات بشأن بنود الاتفاقية الجديدة أرجحت مراراً بسبب الأزمة السياسية، ولم تبدأ إلا في كانون الثاني الماضي، وزاد الطرفان في الأونة الأخيرة من وتيرة الاجتماعات، لكن نشأت خلالها خلافات بين الطرفين أدت إلى فرض عقوبات في الأسابيع الأخيرة («هارتس»، ٢٠٢٢/٦/٢٧).

نبرة تاريخية

«لعب المدرسة دوراً مهماً في خلق وتجذير اللامساواة في المجتمع الإسرائيلي. اليوم، أصبح من الخطأ اعتبار المدرسة - كما تعاملنا معها في النصف الأول من القرن- أنها مؤسسة تقف، إذا جاز التعبير، خارج صراعات المجتمع وتعمل على زيادة المساواة بين الطبقات، باعتبار أنها تمنح كل طالب فرصة متساوية للنجاح في المدرسة وتسلق السلم الاجتماعي».

هكذا افتتح عالم الاجتماع الإسرائيلي شلومو سفيرسكي كتابه «التعليم في إسرائيل: قسم المسارات المنفصلة» الذي نُشر في العام ١٩٩٠، حيث كشف عن حجم التفرقة العرقية والعنصرية داخل المؤسسات التربوية، حيث أنها تؤثر على الفصل العنصري وتأثير، وفي حال اعتدنا في السابق أنها انعكاس للتفرقة العنصرية في المجتمع، أو تقف على الحياد من هذه التشكيلات الاجتماعية/ السياسية، يبين لنا سفيرسكي أن المؤسسات التربوية عموماً وفي إسرائيل خاصة لديها دور كبير في تشكيل هذا الواقع، ولعل منهجية النقد التي يستخدمها تساعدنا في فهم ما يجري مؤخرًا في سياق البنية الاقتصادية النيوليبرالية.

المهمّ فيما كتبه سفيرسكي أنه يأتي ضمن سياق التغييرات النيوية للبنية الاقتصادية/السياسية في إسرائيل، وانتقالها إلى نمط علاقات نيوليبرالي في الاقتصاد، المجتمع، السياسة، التعليم، والصحة وما إلى ذلك، مما يمهّد لنا الطريق لفهم المخرجات وأثار وحدود الإصلاحات التي أجريت بهدف التعاطي مع المشكلة النيوية التي طرحها سفيرسكي، إذ أن كتابه أصبح من أهم ما أنتجته السوسيوولوجيا الإسرائيلية وتحول إلى مرجع أكاديمي. وهنا في هذا التقرير نتساءل: ما هي هذه الإصلاحات؟ وهل فعلاً قدّمت حلولاً أم أنها قامت بزيادة هذه الفروقات ضمن أشكال وعلاقات جديدة، مرتبطة أكثر بالنمط النيوليبرالي، الذي تهيمن فيه العوامل التالية: التكنولوجيا، رأس المال، الإدارة الميكانيكية وغيرها والتي تقلل دور المعلم، وقامت بتحويله إلى آلة ميكانيكية؟ إن سياق الإضرابات هو طبعاً نتيجة أزمة أكثر راهنية فحّرت جميع المشكلات الأخرى التي سننظرها كما جاءت على لسان المعلمين، وهي أزمة وباء كورونا، وأثارها السلبية على جهاز التربية والتعليم عموماً، وعلى الطبقة والأهم المعلمين؛ إذ أنها كشفت بوضوح ما هي المشكلات والأزمات، التي يواجهها هذا الجهاز.

وفي تقرير لـ«مركز أدفا» بعنوان «جوانب الخصخصة في نظام التعليم» الصادر في العام ٢٠١٠، عدّه أهم المشكلات التي تعاني منها منظومة التربية والتعليم في ظل تجذّر السياسات النيوليبرالية وهي مقدمة المقالة لفهم الأزمة من كل جوانبها: (١) تخفيضات كثيرة في ميزانية التعليم مع زيادة مستمرة في التمويل الخاص الكفيل في المدارس الحكومية. (٢) اعتماد نموذج اقتصاد السوق بغرض إدارة النظام مع تأكيد تفرّد المدارس

قراءة في آخر مستجدات الموقف الإسرائيلي بشأن قضية جزيرتي تيران وصنافير



(لقب)

هذه الرؤية يسعى لتحويل هذه المنطقة برمتها بما في ذلك الجزر المحيطة (٢٨ ألف كيلومتر مربع من الأراضي والبحيرات) إلى وجهة سياحية عالمية تشمل فنادق ووحدة سكنية ومرافق ومشاريع ترفيهية. وعلى الصعيد التكنولوجي، يسود فهم على نطاق واسع، وإن كان يشوبه العديد من المغالطات، بأن مساعي تطوير القطاعات التكنولوجية في البلدان العربية تبدأ من البوابة الإسرائيلية وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كله يحدث بموازاة تزايد المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الدفع نحو تخلي الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية.

في مصر مقابل التزام سعودي تقبل بموجبه الالتزامات الواردة في الملحق العسكري لمعاهدة السلام مع مصر، والتعهد بالحفاظ على حرية الملاحة في تيران، ووافق وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس على الخطوط العريضة الأمنية للاتفاقية قبل عام تقريباً. من الناحية المقابلة، لا يمكن النظر لهذه الصفقة وهذه الترتيبات بمعزل عن التوجه السعودي الجديد تحت مسمى «رؤية ٢٠٣٠» الذي يشمل مشاريع عدّة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ودفع التنمية في السعودية، حيث أن «مشروع البحر الأحمر» الذي يشكّل ركيزة أساسية في

الترتيبات الجديدة تتضمن الإبقاء على الترتيبات الأمنية القائمة مع إدخال تغييرات عليها (بموافقة إسرائيلية) تحفظ حق إسرائيل في الملاحة، عبر هذه المضائق تحت بند «ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر»، وهو ما سيسهم أيضاً في تحويل الجزيرتين إلى مناطق سياحية وتجارية، تستفيد منها السعودية في عملية التحديث الاقتصادي المنوي من خلالها تحويل المملكة إلى رائدة في مجالات التكنولوجيا والتصنيع خلال السنوات المقبلة. وبحسب المصادر الإسرائيلية أيضاً، فقد أعطت إسرائيل موافقتها على نقل المراقبين الدوليين من الجزيرتين إلى شرم الشيخ

جزيرتي تيران وصنافير في مدخل مضيق تيران.

ذلك الحين، تعمل قوات دولية متعددة الجنسيات على تسيير دوريات في الجزيرتين للحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر ومن خلال هذه المضائق نظراً لموقعها الاستراتيجي وتأثيرها.

في أعقاب القرار المصري بالموافقة على نقل السيادة المصرية على هاتين الجزيرتين إلى السعودية في العام ٢٠١٧، وحتى قبل ذلك، كان هناك شبه إجماع لدى المحللين والمتابعين أن هذا القرار جاء في أعقاب موافقة إسرائيلية من حيث المبدأ (وإن لم تكن موافقة معلنة) على نقل السيادة المصرية على هاتين الجزيرتين إلى السعودية. إن الترتيبات الأمنية الخاصة المشار إليها تتمحور على ما يبدو حول قبول إسرائيل بتواجد القوات متعددة الجنسيات المقيمة في الجزيرتين في الأراضي المصرية، حيث أن السعودية، وبحسب التسريبات، لا ترغب في استمرار وجود هذه القوات بعد استعادة السيطرة على الجزر بشكل فعلي.

مؤخراً، سرعان ما عادت التسريبات حول هذه القضية مع وصول بايدن إلى السعودية في إطار جولته في المنطقة منذ أيام، فقد نقلت صحيفة «جيزوراليم بوست» الإسرائيلية قبل الزيارة بأيام أنه من المقرر أن توافق إسرائيل خلال الفترة المقبلة على ترتيبات أمنية خاصة ستسمح بالسيادة السعودية على الجزيرتين بعد نقلهما من مصر إليها. وبالعقل عادت المصادر نفسها لتشير في أعقاب الزيارة إلى أن بايدن اتفق مع السعودية على صفقة تتضمن مفادرة المراقبين الدوليين والقوات متعددة الجنسيات الجزيرتين اللتين ستحلان بموجب الصفقة إلى مواقع سياحية وتجارية، مع الإعلان عن فتح المجال الجوي السعودي أمام الطائرات الإسرائيلية. وبحسب صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية، فإن

كتب عبد القادر بدوي:

مع وصول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة، وقبيل وبعد قمة جدة المنعقدة في السعودية، تناولت وسائل إعلامية عدّة الترتيبات الجديدة في العلاقة الإسرائيلية-السعودية وأفق هذه العلاقة، بعد أن تحدثت العديد من المصادر عن زيارات وعلاقات سرية بينهما على مدار السنوات الماضية، ودون أن يكون هناك أي تصريح مُعلن لدى الطرفين. في هذه المساهمة، سنحاول تسليط الضوء على المستجدات الأخيرة بخصوص قضية جزيرتي تيران وصنافير والموقف الإسرائيلي منها التي تم تداوله خلال الأيام الماضية وأبعاد هذا الموقف في حال ثبتت صحته.

في العام ٢٠١٧ وافق البرلمان المصري والمحكمة العليا المصرية على نقل السيادة على الجزيرتين من مصر إلى المملكة العربية السعودية، ذلك بعد أن كانت المملكة قد قبلت بالسيادة المصرية عليها خلال خمسينيات القرن الماضي، وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧، قرر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية ما دفع إسرائيل والغرب إلى تضمين بند «حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر» عبر هاتين الجزيرتين في معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣، وهي المعاهدة التي كان من أبرز مخرجاتها إخراج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها، وحيث تضمنت المعاهدة -من ضمن ما تضمنته- إقراراً مصرياً بضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر وإعادة فتح البحر الأحمر وطريق الشحن الوحيد إلى إيلات ضمن معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية (١٩٧٩)، ومنذ

فقط في إسرائيل: «مسرح هامش» يُدعن لمنظمة يمين استيطاني ويمنع عرض مسرحية لأنها تنتقد الاحتلال!

كتب هشام نفاع:



ياغيل طال

(وكالات)

القول إن مجرد هذه المقارنة تضع الوزير الحالي - الذي يحسب على ليبرالي تلي أيبب - في الحضيض نفسه مع سابقته، فما معنى التفاخر بأنه لم يقم أفكاراً ولم يكف أفواها ولم يلاحق مختلفين؟ تجدر الإشارة إلى أن أصواتاً في اليمين أيضاً لم تكن راضية عن توجه منظمة «بتسيلم»، لأسباب نفعية، من منطلق أن هذا يخدم بالضبط أهداف مناهضي الاحتلال. واتهمتها بأنها تقدم عملياً خدمة إعلامية وإعلانية لهذه المسرحية وللمنظمة «لنكسر الصمت»، مثلما كتب دافيد بيرتس في مقال نشرته الصحيفة اليمينية «يسرائيل هيوم»، وقال: «من يفرض رقابة على عمل فني بهذا الحماس يحوله عملياً إلى فائق الشهرة، والدليل هو أننا نتحدث عن مسرحية لم تسمع الأغلبية عنها ولم يكن ليسمع عنها لو لم يمنع عرضها».

أخيراً، في مقال للحامي الناشط ميخائيل سفراد، عرّف نفسه فيه كـ «حامٍ يمثل فلسطينيين تحت الاحتلال وإسرائيليين رافضين للاحتلال»، كتب: «هل تشفون روايات القرف التي تهب على إسرائيل في الأيام الأخيرة؟ هذا ليس قرف الصيف المعتاد، ليس جبلاً من القمامة لم يجر إخلاؤه من زاوية الشارع. إنه قرف أكثر عمقاً. وأخيراً، الخرافات، قطع خرافات (إضافي) يتدافع في أرجاء إسرائيل مؤخرًا، يدوس مسطحات التضامن ويقتلع شجيرات الجنائن. إنهم خرافات الأكاديمية والثقافة»، وهو يتطرق إلى عدد من الأحداث: اعتراف لجنة رؤساء الجامعات بمؤسسة تعليم في مستوطنة أريئيل على أنها جامعة؛ استيعاب منتدى السينمائيين الوثائقيين لمنظمة استيطانية اسمها «مندوق سينما السامرة»، تشكل جزءاً من منظومة الأبارتهايد؛ وأخيراً، قرار مسرح فرينج منع عرض مسرحية «غريزة أساسية»، وهو يصفهم بكلمات لاذعة: «كل واحد من هؤلاء يظن أنه ظلي آية في الجمال، يشغ حلالة رقيقة ويدز على العالم الهام، لكن أعمالهم شاهد على عيهم، خرافات أدمت المياه العادمة الأسنة!»

أساسية - نحن نعتقد أنك مثلنا تماما، تؤمن أيضاً أنه يجب الحفاظ على حرية التعبير وحرية الفن والإبداع وحمايتهم. كما تعلم، ألقى عرض مسرحية «غريزة أساسية» بعد أن طالبت عناصر اليمين المتطرف رئيس بلدية بئر السبع بـ «إلغاء الحدث على الفور»، وبعد الضغط على المسرح نفسه. إن صمتكم بشأن هذه القضية صارخ، وأضاف الرسالة مخاطبة الوزير: «لم يكن هذا المطلوب ليطلب من دون قطف الرأس والتواطؤ من جانب سلطات الدولة المختلفة، وخاصة وزارتك... نحن ندعوكم لآداء دوركم وتوضيح موقفكم بشكل لا لبس فيه. أحياناً يجدر بنا أن نعرف كيفية الوقوف في وجه التنمر ومحاولات الإسكات. هذا ما نتوقع منك».

الفنانة المعروفة ريفكا ميخائيلي قالت لصحيفة «هآرتس» إن «مدير المسرح جبان، من المفترض بمسرح الهامش أن يضرب، إنه خارج الإطار، دائماً على الهامش. لذا فلا يوجد أي مبرر فني ولا شرعي لإلغاء العرض. أعتقد أنه يجب أن يستقيل»، وحذرت من تصعيد نشاط اليمين ضد الفن قائلة إنه أمر خطير للغاية.

الوزير الليبرالي يتباهى بأنه لم يكف أفواها كسابقته!

اختار الوزير ترورير البقاء بعيداً عما يطلب به، فقد ردّ بأنه في عهده لم يتم إلغاء أي مؤسسة ثقافية ولم تُفرض قيود على المضامين. وأضاف أن «أفضل طريقة للحفاظ على حرية التعبير هي الحد الأدنى من تدخل السياسيين في قرارات المؤسسات الثقافية. ولا يبدو لي أنكم تريدون العيش في مجتمع يتدخل فيه وزير الثقافة والرياضة في عروض معينة».

ويبدو أن الوزير في تهزبه هذا يقارن نهج بنهج الوزيرة اليمينية السابقة ميرير ريفغ (الليكود) التي قادت حملات تحريض وحجب ميرانيات عن كل نشاط ثقافي لا يروق لاجندتها السياسية. ويجب

الاحتلالي- الاستيطاني، شهدت هذه القضية تحركاً عالياً. فقد دانت منظمة الممثلين الإسرائيليين، ونقابة المخرجين في إسرائيل، وجمعية مصممي الرقصات المسرحية، وجمعية المبدعين المستقلين في المسرح، قرار مسرح فرينج بئر السبع إلغاء العرض. وقال المتحدث باسم منظمة الممثلين: «هذه خطوة لا يمكن تصورها وغير مقبولة على الإطلاق. ألقى عرض مسرحي لأسباب سياسية وديماغوغية ودون أن يشاهده أحد على الإطلاق. نشعر بالاستهجان والصدمة أن مسرحاً - خصوصاً الذي يعرّف نفسه على أنه مسرح هامش، أي يفترض أن يوفر المنصة والصوت للتيارات غير السائدة - يلغي عرضاً بإشعار مدته أقل من يوم واحد. منظمة الممثلين لن تمز على هذه الخطوة بصمت. لن نعطي أبداً مصداقية لسلوك التنمر والتطرف والعنف الذي يتعارض مع كل قيمنا كفنانيين نعتبر حريتهم في التعبير منارة لدرهم، من اليمين واليسار». ومن جهتها أعلنت منظمة المخرجين في منشور على فيسبوك: «إذا لم تُعد المسرحية إلى المسرح، نرى أنفسنا ملزمين بمقاطعة مسرح فرينج والتوقف عن العرض فيه، لأن المكان الذي يتم فيه إسكات المبدعين هو مكان لا يليق بالمسرحيات والجمهور. شاي عليك يختار منذ سنوات مهاجمة المسرح الإسرائيلي في محاولته لفرض الرقابة والتخويف وإخراج أعمال فنية من سياقها. هناك مكان لجميع الآراء السياسية وهناك مكان للتعبير عنها بطرق قانونية، بدون استخدام العنف اللفظي أو الجسدي. هذا هو جوهر حرية التعبير».

الخطوة التالية كانت رسالة وقعها ٦٧ فناناً وفنانة وكتابتها وجهوها إلى وزير الثقافة حيلي ترورير تحت عنوان: «صمتكم في هذه القضية مدو». بين الموقعين أسماء معروفة في المشهد الثقافي الإسرائيلي: الكتاب دافيد غروسمان، دوريت رابينيان، إيتار كارت، والفنانون: موني موشونوف، ريفكا ميخائيلي، أفيغ جيفن، أفينوعام نيني، ونوعا كولير، وكتبو: «توجه هذه الرسالة إليكم بناء على فرضية

بعيداً عن العناوين السياسية الإسرائيلية الصاخبة، يدور جدل ضيق النطاق من ناحية ممارسيه والمهتمين به على حد سواء، مع أنه يتعلق بأكثر حجارة الزاوية أساسية في بنية الحقوق والحريات المتعلقة بالتعبير والتفكير. إذ ألقى مسرح مستقل في بئر السبع، قبل أسابيع قليلة، عرض مسرحية لأنها تضم شهادات لجنديات إسرائيليات خدمن سابقاً في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ شهادات كُن أدلين بها إلى منظمة «لنكسر الصمت» التي تجمع شهادات جنود يصفون تجربتهم العسكرية في جيش الاحتلال وتنتشرها بكل ما فيها من اعتداءات على الفلسطينيين وحقوقهم وحررياتهم وممتلكاتهم. المفارقة أن هذا المسرح المستقل يطلق عليه اسم (وتصنيف) «فرينج»، أي مسرح الهامش. وهو المسرح الذي، بحكم تعريفه، ينتج خارج مؤسسات المسرح الرئيسية وبأنماط غير تقليدية في الأسلوب أو الموضوع عادةً. المصطلح مأخوذ من مهرجان إيدنبرغ لمسرح فرينج (الهامش) في لندن، وهو يعادل مسارح أوف- أوف- برودواي في نيويورك ومجموعات «المسرح الحر» في أوروبا.

وفقاً لوسائل إعلام عبرية، جاء قرار المسرح بعد أن بعث مدير منظمة يمينية إسرائيلية تطلق على نفسها اسم «بتسيلم - حقوق الإنسان بالروح اليهودية»، يدعى شاي غليك، برسالة إلى رئيس بلدية بئر السبع يطلب فيها بمنع عرض مسرحية «غريزة أساسية» التي ألفتها وأخرجتها الفنانة ياغيل طال. وقد وصفت ما حدث على أنه جاء مفاجئاً إذ أبلغت عن إلغاء عرض مسرحيتها في يوم العرض نفسه المزمع مساءً، ووفقاً لما نشرته على صفحتها في موقع «فيسبوك» فإن مسرح «فرينج» قدم مجموعة من المبررات غير المتناسكة بل المتعارضة. وبكلماتها:

«اليوم أغلق الباب في وجوهنا بشكل صادم. ومن قبل أولئك الذين من المفترض أن نكونوا عائلتنا، عائلة الفنانيين، وبشكل أكثر تحديداً مسرح فرينج، فهذا الصباح تلقينا مكالمات هاتفية من إدارة المسرح قدموا لنا فيها مجموعة متنوعة من الأسباب المبهمة لإلغاء المسرحية». ومما تبين لاحقاً فقد زعمت إدارة المسرح في البداية أن هناك مسيرة في شوارع بئر السبع في المساء نفسه، مما يصعب إقامة العرض. ولاحقاً قالت إنه لم يتم بيع عدد كافٍ من التذاكر. إلا أن المخرجة صرحت أنه في محادثة هاتفية مع المدير الفني للمسرح يوفغ ميخائيلي «قال لي بصراحة شديدة إنهم ألغوا العرض لأن الضجة حول المسرحية هي ضجة غير إيجابية، ولست على استعداد لدفع ثمن هذا العرض»، وعلقت المخرجة: «الحقيقة هي أنني أرتجف الآن».

منظمة محترفة في الملاحقة وحملات التحريض

تعرف منظمة «بتسيلم»، نفسها في موقعها على الإنترنت كـ «منظمة تعمل على حماية حقوق الإنسان، ووقف المظالم التي ترتكب ضد الإنسان بشكل عام واليهود بشكل خاص»، وتضيف: «لقد اكتشفنا فراغاً بين مئات المنظمات التي تهتم بالإرهابيين والمتسللين حيث لا أحد يهتم باليهود!». (علامة التعجب في الأصل). ومن بين المجالات التي تعمل فيها ما تصفه بـ «منع التحريض في الثقافة»، وتكتب: «في إسرائيل، كدولة ديمقراطية، هناك حرية تعبير. حرية في الثقافة وحرية في الأوساط الأكاديمية. ولسوء الحظ، هناك من يستخدم هذا التحريض على قتل اليهود ومحاولات مقاطعة دولة إسرائيل. على الرغم من وجود قوانين واضحة ضد التحريض على القتل والتحريض على العنصرية والترويج لمقاطعة إسرائيل، فإن دولة إسرائيل تمول وترعى هيئات «مبدعين» متخصصين في التحريض على القتل بسبب العنصرية والمقاطعة. تعاطينا خلال السنوات الخمس الماضية مع عشرات الحملات الخيرية التي يحظرها القانون والتي دعمتها دولة إسرائيل».

وتفضل أسلوب عملها: «توجهنا إلى المستشار القانوني للحكومة والوزراء المعنيين، وإلى رؤساء سلطات محلية ورؤساء بلديات وأعضاء في المجالس البلدية، وإلى الصحافة المحلية والقطرية. ومن خلال الضغط السياسي والقانوني والإعلامي تمكنا من إغلاق ثلاثة أماكن كانت بؤر تحريض بالإضافة إلى ذلك تسببتنا في توقف الهيئات الأخرى عن استضافة وتقديم مشاريع «ثقافية» تشجع على العنصرية ومقاطعة إسرائيل». وهي تصف دورها في الحملات ضد مسرح «الميدان»، المسرح العربي في حيفا، وغاليري الفنون «بربور» في القدس، ومنتدى التعاليف العربي-اليهودي في بئر السبع. هذه الهيئات الثلاث أقيمت من مقرات ملكية أو بدعم السلطات المحلية. في قضية مسرحية «غريزة أساسية» بعثت المنظمة برسالة إلى رئيس بلدية بئر السبع، روبيك دانييلوفيتش، دعت فيه إلى إلغاء عرض المسرحية، ومما كتبه فيها: «تشير التقارير الإعلامية إلى أنه ستعرض مسرحية لمنظمة «لنكسر الصمت» ضد الاحتلال (وضعت الكلمة بين مزدوجين في نص الرسالة). المسرحية التي تستند على شهادات منظمة «لنكسر الصمت» تشهّر بجنود الجيش الإسرائيلي والمواطنين الإسرائيليين ودولة إسرائيل وتمس بهم». وهاجمت الرسالة منظمة «لنكسر الصمت» معتبرة إياها «واهية» و «تمارس الكذب» واعتبرت أن المسرحية «تنتج كراهية وتحريضاً» وطالبت بإلغاء العرض.

ليس واضحاً ما حصل بعد إرسال الرسالة من منظمة اليمين إلى رئيس بلدية بئر السبع. لكن ما بدا واضحاً في النتيجة وفي الإعلان أن مسرح فرينج استسلم للضغط. المخرجة قالت لصحيفة «هآرتس»: «قبل أيام رأيت رداً من شاي غليك على أحد منشورات تسويق المسرحية جاء فيه: «قيد العلاج. سيغلق العرض». أنا لم أتعمق في الأمر. إنه التهديد المعتاد. ظننا أنه قد يصل إلى تظاهرات، وهنا أبلغنا بإلغاء العرض». وتضيف أن المدير الفني ميخائيلي عرّض «أن يعوضني مالياً، ولكن هذا آخر ما يهمني. أخبرته أنني لا أفهم كيف يمكنه التعاليف مع هذا القرار. وكيف تخلوا عنا لشاي غليك وتركوننا وحدنا في المعركة ضده».

أصوات تضامن

على نحو غير معتاد في السنوات الأخيرة، حيث صممت قطاعات ثقافية مرة تلو الأخرى في إثر حملات تحريض منظمات اليمين

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مَصِيدَة» المكان

دراسة نقدية لحقل الفنون

التشكيلية في إسرائيل

محمد جبالي



المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠.

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي



MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies